

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ملتقى دولي بتقنية التحاضر عن بعد بعنوان:

دور التمويل الإسلامي في التخفيف من الأزمة المالية في ظل فكرة الشمول المالي

"دراسة بعض التجارب"

جامعة أحمد زبانة - غليزان -

16 جوان 2022

مداخلة بعنوان

آليات تمويل الموازنة العامة بالجزائر باستخدام الصكوك الإسلامية - تجربة المملكة السعودية -

ضمن المحور الرابع: إمكانية استعمال الصكوك السيادية كآلية من آليات تمويل ميزانية الدولة الجزائرية

الأستاذ: يونس شعيب الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ الجامعة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية البريد الإلكتروني: y.chouaib@gmail.com	الطالبة: بجاوي بثينة الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه سنة أولى الجامعة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية البريد الإلكتروني: bedjaoui.b.25@gmail.com
--	---

السنة الجامعية 2021-2022م

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة آليات تمويل الموازنة العامة في الجزائر بالاعتماد على الصكوك الإسلامية وتقييم دورها في حل مشكل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تجربة المملكة العربية السعودية للفترة 2019-2022م، وذلك بتناول مفهوم كل من الموازنة العامة وأهميتها بالنسبة للدولة وكذا الصكوك الإسلامية وأنواعها ومن ثم تحديد أساليب تمويل الصكوك الإسلامية للموازنة العامة، ومن ثم عرض تجربة السعودية في تمويل عجز الموازنة العامة باستعمال الصكوك الإسلامية، للتوصل في الأخير إلى تحليل عجز الموازنة العامة للجزائر مع ذكر مختلف عوائق تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر. وقد توصلت نتائج البحث إلى أن الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية للدولة التي من خلالها تتدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقق بها الأهداف المالية والتنموية، وأن الصكوك الإسلامية أنسب أداة مالية لتمويل عجز الموازنة وتحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، الموازنة العامة، عجز الموازنة، تجربة السعودية، تمويل الموازنة.

Abstract:

This research aims to study the methods of financing the general budget in Algeria using the Islamic Sukuk and assessing its role in solving the general budget deficit issue through the experiment of the Kingdom Saudi in the period of 2019-2022, by taking the concept of each of the general budget and its importance to the government and as well as the Islamic Sukuk and its types, then determine the methods of Islamic Sukuk to finance the general budget, and therefore presenting the experiment of the Kingdom Saudi Arabia in financing the general budget deficit using the Islamic Sukuk, in order to reach at the end to analyse the general budget deficit of Algeria with a mention of the various obstacles to the application of the Islamic Sukuk industry. The result of the research concluded that the general budget is one of the most important tools of the state's financial policy in which through it the state could interfere to accomplish the economic stability and to achieve the financial and the development goal using it, and that the Islamic Sukuk are the most suitable financial tool to finance the budget deficit and accomplish the development.

Key Words: Islamic Sukuk, General Budget, Budget Deficit, Saudi Experiment.

تمهيد

تحتل الموازنة مكانة هامة في المالية العامة لما لها من تأثير كبير على الاقتصاد الوطني للدولة فمن خلالها يتم تحقيق أهداف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي للبلاد، غير أن العديد من الدول عانت من العجز في موازنتها العامة بسبب عدم نجاعة طرق التمويل التقليدية التي تزيد من تراكم الديون أو لضعف السياسات المتبعة، ولذلك ظهرت الحاجة إلى بديل تمويلي يساهم في تمويل عجز الموازنة الحاصل بطرق وأساليب فعالة، وهنا كان لصناعة الصكوك الإسلامية دور كبير في إعادة التوازن الاقتصادي ما أدى بها لاستقطاب الكثير من المستخدمين خاصة غير المسلمين حول العالم نظرا لتعدد أساليب تمويل هذه الصكوك للموازنة العامة وفعاليتها في تحقيق التنوع الاقتصادي للدول وقدرتها على حل مختلف مشاكل التمويل.

الإشكالية:

ومما سبق نطرح التساؤل التالي:

"كيف يتم تمويل الموازنة العامة باستخدام الصكوك الإسلامية في الجزائر بالاعتماد على تجربة المملكة العربية السعودية؟"

أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا في موضوع أساليب تمويل الصكوك الإسلامية للموازنة العامة بالجزائر في النقاط التالية:

- ✓ الدور الهام الذي تلعبه الصكوك الإسلامية كأحدث مخرجات الصناعة المالية الإسلامية في إرساء الاستقرار المالي للدولة عموماً وبالخصوص الموازنة العامة.
- ✓ دراسة فعالية أساليب الصكوك التمويلية للموازنة العامة للدولة في ترشيد الإنفاق العام وتوفير الموارد المالية.
- ✓ أهمية أداء صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر ومختلف التحديات التي تواجهها.

أهداف البحث:

- ✓ التعرف على الموازنة العامة وأهميتها للدولة ومختلف أساليب تمويلها بواسطة الصكوك الإسلامية.
- ✓ إبراز فعالية تمويل الصكوك الإسلامية لعجز الموازنة العامة للدولة بتسليط الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية.
- ✓ محاولة الإلمام بمختلف معوقات تداول الصكوك الإسلامية في السوق الجزائرية.

المنهج المعتمد:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم اتباع المنهج الوصفي لعرض وشرح متغيرات البحث وكذا المنهج التحليلي الاستنتاجي لتقييم تجربة المملكة العربية السعودية.

أولاً: مفهوم الموازنة العامة

1. تعريف الموازنة العامة:

تعدد تعريف الباحثين لمفهوم الموازنة العامة لاختلاف وجهة آرائهم نذكر منها ما يلي:

- ◀ خطة مالية سنوية، تحتوي على إيرادات ونفقات الدولة لسنة مالية مقبلة ويتم عرضها على السلطة التشريعية لإقرارها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية⁽¹⁾.
- ◀ تمثل ترجمة رقمية لأسبقيات الحكومة وأهدافها السياسية تجاه النفقات والإيرادات وكل ما هو مفصل بها، فهي تخضع لترتيب البدائل قبل صناعة القرار⁽²⁾.
- ◀ وثيقة مفصلة تمثل توقعاً لنفقات السلطة التنفيذية وإيراداتها لفترة زمنية لاحقة، مقدره بسنة غالباً بحيث تقر السلطة التشريعية باعتمادها قبل تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية⁽³⁾.
- ◀ أداة لتحقيق أهداف الدولة وعنصر الاعتماد والإجازة من السلطة المختصة بذلك المتمثلة في السلطة التشريعية⁽¹⁾.

¹ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص 186.

² سرمد كوكب الجميل، الموازنة العامة للدولة -مدخل معاصر-، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2021م، ص 26.

³ نزار عساف، مفاهيم ومصطلحات اقتصادية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020م، ص 133.

ومما سبق يمكن تعريف الموازنة العامة على أنها: "وثيقة رسمية تمثل نفقات وإيرادات الدولة تقرر السلطة التشريعية باعتمادها ليتم تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية، وتكون لسنة مالية لاحقة".

2. خصائص الموازنة العامة:

تتمتع الموازنة العامة بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها:

◀ الموازنة العامة وثيقة رسمية وقانونية

تعتبر الموازنة العامة للدولة وثيقة رسمية وذلك لكونها تصدر عن جهة رسمية في الدولة أي الحكومة فهي تمثل اعترافاً من الحكومة للمجتمع عن النشاط المالي المستقبلي للدولة، في حين تكون وثيقة تشريعية لتألفها من قانون الموازنة الذي ينص على تضمينها لتقدير وتوقع الإيرادات والنفقات السنوية وكذا الجداول الإجمالية والتفصيلية الملحق بها⁽²⁾.

◀ الموازنة العامة خطة سنوية شاملة ومرنة

تتضمن الميزانية العامة للدولة مجموعة من التخطيطات المالية لنشاط الحكومة والتوقعات السلوكية للأوضاع الاقتصادية لفترة زمنية مقبلة "السنة المالية"، كما تكون الموازنة العامة شاملة فتغطي جميع النشاطات والمستويات التي تنظم سير المجتمع والحكومة خلال تلك السنة ما يفرض تحليها بالمرونة لمواجهة مختلف التغيرات التي قد تحدث أثناء تلك الفترة بحيث تزيد من فرص نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة⁽³⁾.

◀ الموازنة العامة أداة لتحقيق الأهداف التنموية للدولة

تعكس الموازنة العامة سياسة الدولة المتبعة في تسيير إيراداتها ونفقاتها بحيث تضع الدولة خطة اقتصادية تقرر إلى جانبها البرامج والطرق المعتمدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة، ولكي لا تتحول الميزانية العامة إلى برنامج إشاري يرضي رغبات قطاع دون آخر لا بد للدولة من توضيح الأهداف التي وضعت البرامج لأجلها وتحديدها بدقة⁽⁴⁾.

◀ الموازنة العامة عمل إداري ومالي

تمثل الموازنة العامة للدولة عملاً إدارياً لكونها تتطلب مجموعة من الإجراءات الإدارية التي تتخذها السلطة التنفيذية لكي تستطيع تنفيذ السياسة المالية للدولة، وتكون عملاً مالياً من خلال نتائج العمل التقديري المقدم فيها والذي يتضمن توقعات النفقات والإيرادات العامة⁽⁵⁾.

3. أهمية الموازنة العامة للدولة:

¹ محمد ساحل، أسس الموازنة العامة، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2020م، ص 39.

² جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، جامعة محمد خضير، بسكرة، نوفمبر 2001م، ص 115.

³ المرجع نفسه، ص 115-116.

⁴ شعيب يونس، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015-2016م، ص 115.

⁵ المرجع نفسه، ص 116.

للموازنة أهمية كبيرة في المالية العامة فهي تتأخذ أبعادا اقتصادية وسياسية واجتماعية في ميع الدول بالرغم من اختلاف أنظمة مل منهم، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي⁽¹⁾:

◀ أهمية اقتصادية

فهي تمثل وثيقة اقتصادية للدولة من خلال الدور الذي تلعبه الموازنة العامة في عملية توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع كما أنها تعتبر أداة لتنظيم تطور واستقرار الحالة الاقتصادية للدولة كونها أداة فعالة من أدوات السياسة المالية.

◀ أهمية سياسية

تكمن الأهمية السياسية للموازنة العامة للدولة في كون أن إلزامية السلطة التنفيذية بأخذ موافقة السلطة التشريعية على مسائل الجباية والإنفاق تعني إخضاع الحكومة للرقابة المستمرة، كما أنها تعد انعكاسا لبرنامج عمل الحكومة لفترة مستقبلية وسياستها المتبعة.

◀ أهمية اجتماعية

وتتجلى أهمية الموازنة العامة الاجتماعية في انعكاس كل من الإيرادات والنفقات على الجانب الاجتماعي من خلال مساهمتها في إقامة العدالة الاجتماعية بتوزيع المداخل بين الأفراد أو باستخدام الضرائب وتوجيه النفقات العامة وكذا تعبئة القوى العاملة من خلال تخفيض نسب البطالة في المجتمع وتشجيع القطاعات الإنتاجية.

ثانيا: مفهوم الصكوك الإسلامية

1. تعريف الصكوك الإسلامية:

تناول العديد من الباحثين تعريف الصكوك الإسلامية من جوانب مختلفة نذكر منها:

◀ وثائق تمثل قيمة مالية محددة ومتساوية وتصدر للمكتتب فيها بحيث يتم استثمار حصيلة بيعها بنفسها أو بدفعها للغير للاستثمار نيابة عنها، ويشارك المكتتبون في هذه الوثائق نتائج الاستثمار من أرباح وخسائر حسب الشروط الخاصة بكل إصدار⁽²⁾.

◀ سند إسلامي يمثل حق ملكية بنسبة مئوية شائعة في موجودات عينية أو موجودات مشروع أو نشاط استثماري أو خدمات أو منافع وفق ضوابط الشريعة الإسلامية⁽³⁾.

◀ أدوات استثمارية ناتجة عن تحويل أصول غير سائلة وذات دخل إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق⁽⁴⁾.

ومما سبق يمكن تعريف الصكوك الإسلامية على أنها: أوراق مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أصول أو مشاريع أو أعيان ومنافع، تصدر لحاملها وتلزمه بتحمل نتائج الاستثمار فيها بحسب شروط الإصدار.

¹ نفس المرجع السابق، ص 107 110.

² علي سيد إسماعيل، مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2020م، ص 72.

³ حكيم براضية، جعفر هي مجّد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2019م، ص

180.

⁴ مجّد شاهين، سياسات التمويل وأثره على أداء الشركات، دار حمير للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017م، ص 233.

2. خصائص الصكوك الإسلامية:

تتميز الصكوك الإسلامية عن نظيراتها من الأدوات المالية بجملة من الخصائص أهمها⁽¹⁾:

◀ قيامها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة

من مبادئ إصدار الصكوك الإسلامية تحديد علاقة المشاركة بين المكتتبين في الربح والخسارة بغض النظر عن صيغة الاستثمار المعتمدة، فتعطي لحاملها حصة من الأرباح بحيث لا تكون محددة مسبقاً وإنما بنسبة مشاعة كما توجب لمالكها تحمل الخسائر إن حصلت بنسبة ما يملكه.

◀ يتم إصدارها وتداولها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

إن إصدار الصكوك الإسلامية وتداولها مشروط بالالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية فتتم كل التعاملات الخاصة بها وفق ذلك، كما تخصص فقط في المشاريع المباحة ذات الدخل الحلال ويعقود شرعية المتمثلة في صيغ التمويل الإسلامية.

◀ تصدر لحاملها بفئات متساوية القيمة

تصدر الصكوك الإسلامية لمالكها بعد الاكتتاب فيها بقيم متساوية وذلك كونها تمثل حصص شائعة في رأسمال مشروع معين أو أصل استثماري من أجل تسهيل عملية تداول وشراء هذه الصكوك.

3. أنواع الصكوك الإسلامية:

تتعد أنواع الصكوك الإسلامية بتعدد الصيغ التمويلية المعتمدة ونذكر في ما يلي أكثرها استعمالاً:

◀ الصكوك المعتمدة على المعاوضة⁽²⁾:

تعرف الصكوك المعتمدة على المعاوضة على أنها وثائق مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية رأسمال مشروع استثماري قائم على أساس عقود المعاوضة أي بتبادل الحقوق والالتزامات بين مصدر هذه الوثائق والمكتتبين فيها، وتنقسم حسب الاتفاق للأنواع التالية:

○ صكوك المراجعة:

وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، فتصبح سلعة المراجعة ملكاً لحملة الوثائق ويتم اقتسام الأرباح بنسبة مشاعة، بحيث يكون مصدر الصك هو البائع لبضاعة المراجعة وحملة الصكوك هم المشترون لهذه البضاعة.

○ صكوك السلم:

وثائق متساوية القيمة تمثل ملكية شائعة في رأسمال السلم لتمويل شراء سلع موصوفة في الذمة يتم استلامها مستقبلاً، ويمثل العائد على الصكوك الربح الناتج عن بيع السلم، بحيث يتم اقتسام الأرباح حسب الاتفاق.

○ صكوك الاستصناع:

¹ نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية - تجربة السوق المالية الدولية البحرين-، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة،

2011م، ص 255.

² نفس المرجع السابق، ص 256-257.

وثائق متساوية القيمة تمثل ملكية شائعة في رأسمال الاستصناع لتمويل صنع آلات ومعدات أو لإنشاء مباني وعقارات يتم بيعها أو تسليمها مستقبلاً، ويمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثمان البيع أرباح عرق الاستصناع بحيث يتم اقتسامها حسب نسب مشاعة في نشرة الإصدار.

◀ الصكوك المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة⁽¹⁾:

هي تلك الوثائق التي تنشأ عن طبيعة العقد بين الطرفين، فيتشارك المصدر لتلك الوثائق مع المكتتب فيها بدفع رأس المال لاستخدامها في صيغ تمويل مشاركة في أرباح الاستثمار وخسائره، وقد تم تقسيمها إلى:

○ صكوك المضاربة:

وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية رأسمال مشروع استثماري قائم على أساس عقد المضاربة مسجلة للملكية، بحيث يتم اقتسام الأرباح حسب النسب المتفق عليها في نشرة الإصدار.

○ صكوك المشاركة:

وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية رأسمال مشروع استثماري قائم على أساس المشاركة، تصدر لحاملها وتكون ملكية المشروع في حدود حصص كل مكتتب، كما تدار عادة على أساس عقد الشركة أو على أساس المضاربة أو على أساس الوكالة.

○ صكوك المزارعة:

وثائق متساوية القيمة تستخدم حصيلة الاكتتاب فيها لتمويل مشروع مزارعة، بحيث يصبح لحملة الوثائق حصة من ناتج الأرض (المحصول) باعتبارهم الزارعين بأموالهم حسب النسبة المتفق عليها في نشرة الإصدار.

○ صكوك المساقاة:

وثائق متساوية القيمة تستخدم حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع مساقاة، بحيث يصبح لحملة الوثائق حصة من الغرس والثمر كونهم الساقين للأرض بأموالهم حسب النسب المتفق عليها.

◀ الصكوك المعتمدة على الإجارة⁽²⁾:

تم تعريف صكوك الإجارة على أنها وثائق مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في أصل مالي أو مشروع استثماري معين يعود بالدخل على حاملها، بحيث يكون الهدف منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة، وقد تم الاتفاق على تقسيم الصكوك المعتمدة على الإجارة لأنواع التالية:

○ صكوك ملكية الموجودات المؤجرة:

وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية عين مؤجرة، أي يصدرها مالك عين مؤجرة أو موعود باستئجارها من أجل بيعها وتحصيل قيمتها من حصيلة الاكتتاب فيها بحيث تصبح العين ملكاً لحملة الوثائق.

○ صكوك ملكية منافع:

وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية منفعة أي يصدرها مالك عين موجودة، أو موصوفة بالذمة من أجل إجارة منافعها وتحصيل قيمتها من حصيلة الاكتتاب فيها، فتصبح منفعة العين ملكاً لحملة الوثائق.

¹ يونس شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 26-28.

² حراق مصباح، كمال قسول، دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات المالية لتمويل التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، مجلد 02، المركز الجامعي، ميله، أفريل 2018م، ص 100.

○ صكوك ملكية الخدمات:

وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية خدمات، أي يصدرها مالك الخدمة الموصوفة بالذمة بغرض تقديمها من طرف معين، واستيفاء أجرتها من حصيللة الاكتتاب فيها فتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الوثائق.

◀ صكوك الخزينة المخصصة للاستثمار الإسلامي⁽¹⁾:

أو ما يعرف بالصكوك السيادية، فهي تمثل بديلاً لسندات الدين الحكومية التي تصدرها الدولة من أجل الاقتراض من الجمهور وتدفع عليها فوائد، فصكوك الخزينة المخصصة للاستثمار الإسلامي تصدر لتمويل مشروع طويل الأجل والذي ثبتت جدواه الاقتصادية على أن يشارك حملة الصكوك في أرباح المشروع بدل تخصيص فائدة محددة مسبقاً، ومن أشكال هذه الصكوك تود صكوك المباني المدرسية، صكوك المرافق العامة، صكوك استصلاح الأراضي وغيرها كصكوك إعمار الممتلكات الوقفية لإحياء أراضي الأوقاف.

ثالثاً: آليات تمويل الموازنة العامة من خلال الصكوك الإسلامية

هناك الكثير من الصكوك الإسلامية التي تستطيع الحكومات الاستعانة بها من أجل تمويل موازنتها العامة وأن تواجه بها العجز الذي قد يحصل، ومنها⁽²⁾:

◀ تمويل الموازنة العامة من خلال صكوك المضاربة:

يمكن للحكومات تمويل العجز في موازنتها العامة عن طريق إصدار صكوك المضاربة في المشروعات الربحية، فيتم تمويلها على أساس المضاربة ولا يشارك حملة الصكوك في اتخاذ القرار الإداري والاستثماري للمشروع، بحيث تبقى الإدارة بيد الحكومة. كأن تقوم الحكومة على سبيل المثال بإنشاء محطة جديدة لتحلية المياه وتمويلها بإصدار صكوك المضاربة، أو في توسيع المحطة الحالية بحيث تحسب قيمة المحطة الحالية رأس مال لها وتضيف إليها قيمة صكوك المضاربة الجديدة اللازمة لتوسيعها، ليشكل المجموع رأس المال الجديد للمحطة فتكون مضاربة يخلط فيها المضارب ماله مع مال المضاربة.

ومن شروط إصدار صكوك المضاربة أن يكون المشروع محددًا حتى تصبح له ذمة مالية مستقلة، ويكون عائد الصك جزءاً من ربح المشروع بالنسبة المحددة في نشرة الإصدار. وقد تكون المضاربة في نوعين: الأول خاضع للاستهلاك أو الإطفاء (شركة متناقصة)، فينتهي بتملك الدولة للمشروع بعد إطفاء جميع الصكوك. أما الثاني فلا يتضمن شرط الإطفاء (شركة دائمة) بحيث تبقى ملكية الصك دائمة لصاحبه.

◀ تمويل الموازنة العامة من خلال صكوك المشاركة:

بحيث يمكن للدولة أن تصدر صكوك مشاركة لسد العجز في ميزانيتها، واستثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل والإيرادات، مثل محطات توليد الطاقة ومحطات تحلية المياه والموانئ وغيرها، ولا ترتب عن هذه الصكوك على الدولة التزامات ثابتة تجاه الممولين لأنها تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر حال وقوعها.

◀ تمويل الموازنة العامة من خلال صكوك المراجعة:

¹ هشام جبر، صناديق الاستثمار الإسلامية، المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، 8 و9 ماي 2005م، ص ص 28 29.

² أحمد عبد الصبور الدجاوي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة المسيلة، مسيلة، مارس 2018م، ص ص 252 253.

يمكن لصكوك المراجعة المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال قيامها بالتسهيل على الدولة تمويل بنود الموازنة المتعلقة بشراء السلع والمستلزمات والمعدات ووسائل النقل والاستثمارات، ويمكن تحويل المراجعات إلى صكوك ذات استحقاقات متتالية بحيث تخدم هدف السيولة لدى مشتريها، وعلى الرغم من أن صكوك المراجعة وديونها غير قابلة للتداول لغير قيمتها الاسمية لأنها تدخل ضمن مسألة بيع الديون فإن الجهة المصدرة لها (وزارة المالية) تستطيع استردادها بشرط أن لا يتوسط فيها طرف ثالث حسب فتوى مجمع الفقه الإسلامي.

أما دور الصكوك الإسلامية في حل مشاكل المديونية التي تكون في شكل ديون خارجية أو ديون داخلية في صورة قروض ربوية، فإنه بإمكان الدولة تحويل تلك القروض إلى صكوك ملكية خدمات عامة تقدمها الدولة كخدمات التعليم، والصحة، والنقل وغيرها. بحيث يتم مبادلة القروض الربوية للمواطنين على الدولة بما يقابل قيمتها من صكوك خدمات تقدمها الدولة مستقبلاً، وكما يمكن مبادلة هذه الديون بصكوك استصناع سلع تنتجها الدولة، وبموجبها يحصل حاملها على سلع بقيمة ما قدموه من قروض سابقاً.

◀ تمويل الموازنة العامة من خلال صكوك الإجارة:

تستطيع الحكومات أن تواجه العجز في ميزانيتها العامة بإصدار صكوك إجارة، إذ من الممكن استعمالها من قبل المصارف المركزية في عمليات السوق المفتوحة، أو من خلال جعل الاكتتاب فيها مقتصرًا على البنوك والمؤسسات المالية فقط وذلك لقلّة مخاطرها، بالإضافة إلى استقرار أسعار هذه الأخيرة وعوائدها بحيث يتم شراء الأصل المادي الذي تحتاجه الدولة كالمطائرات، السفن أو مبان وغيرها لصالح حملة الصكوك، ومن ثم يتم تأجير هذا الأصل للدولة لمدة عشرين سنة مثلاً على أن يستحق حملة الصكوك الأجرة المتفق عليها خلال فترة الإدارة.

تتماز صكوك الإجارة بثبات العائد وقابليتها للتداول وقلّة مخاطرها وكذا خضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالية، ومرونتها العالية إذ يمكن إصدارها بأجال متعددة ولأعيان متنوعة. كما تتماز كذلك بأنها لا تمثل مديونية على الخزينة العامة للدولة، فلا يكون لهذه الصكوك حاجة لإطفائها إذ يمكن لحاملها تسيلها من خلال السوق المالية، وبذلك فإن صكوك الإجارة لا تحمل الأجيال القادمة أعباء المنافع التي يحصل عليها الجيل الحالي.

وبالإضافة للصكوك سابقة الذكر توجد أنواع أخرى مستخدمة في تمويل الموازنة العامة للدولة والمتمثلة في⁽¹⁾:

◀ تمويل الموازنة العامة من خلال صكوك السلم:

بإمكان الدولة استخدام صكوك السلم لتمويل العجز الموازي عبر قيام الدولة بعمل عقد سلم على سلعة محددة تنتجها فيقوم المشتري بدفع الثمن للدولة على أن تقوم الدولة بتسليمه السلعة في أجل لاحق.

◀ تمويل الموازنة العامة من خلال صكوك الوكالة:

تعرف صكوك الوكالة على أنها وثائق متساوية القيمة تمثل أنشطة أو مشاريع تدار بواسطة الوكالة بالاستثمار، بحيث يمكن للدولة استخدام هذا النوع من الصكوك في تمويل العجز الحاصل في موازنتها العامة في تمويلها للمشاريع الإنتاجية أو العمل على تطوير المشاريع القائمة.

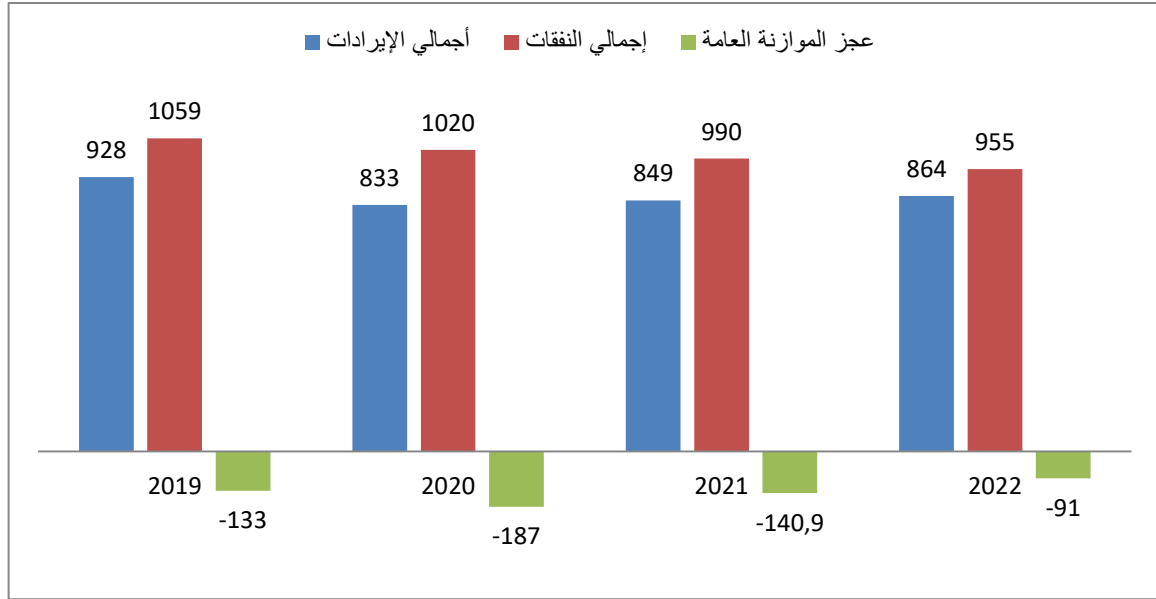
¹ جبهة بلهاسمي وآخرون، الصكوك الاستثمارية الإسلامية كبديل لتمويل الموازنة العامة في ظل التطورات الاقتصادية - عرض نماذج لتجارب رائدة-، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، المجلد 04، جامعة المسيلة، مسيلة، 2020م، ص 117.

رابعاً: تطبيقات استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة بالمملكة السعودية

1. طبيعة عجز الموازنة العامة للمملكة السعودية خلال الفترة 2017-2022م

يمثل الشكل أدناه تقديرات الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية لإجمالي الإيرادات، النفقات والعجز الموازي لها خلال الفترة 2019-2022.

الشكل رقم 01: تطور الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2019-2022 (الوحدة: مليار ريال سعودي)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الميزانية السنوية للمملكة العربية السعودية لعام 2021م من خلال الموقع الرسمي: <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/governmentBudget>، وكذا بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي السعودي رقم 57 لسنة 2021م، ص 84.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي الإيرادات شهدت انخفاضاً سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 نتيجة انخفاض أسعار النفط وكذا التأثيرات التي سببتها أزمة كورونا، إلا أنها تزايدت بعد ذلك تدريجياً حتى سنة 2021، كما قد يتوقع تحقيق ما قيمته 864 مليار ريال سعودي سنة 2022، بالمقابل نجد أن إجمالي النفقات في تناقص مستمر إلى غاية سنة 2021، وقد تم توقع مبلغ 955 مليار ريال سعودي كإجمالي نفقات لسنة 2022، وهذا ما يعكس التراجع المستمر للعجز الذي تحقق في الموازنة العامة للمملكة، وهذا دليل على فعالية إدارة المملكة في اقتصادها وترشيدها الإنفاق مع زيادة الإيرادات من خلال دعم القطاعات ذات الأولوية بتخصيص الموارد المالية اللازمة لها باستخدام الصكوك الإسلامية كآلية تمويلية فعالة للتخفيف من العجز.

2. تطور إصدار الصكوك في المملكة العربية السعودية والعالم خلال الفترة 2018-2022م

يمثل الجدول الموالي احصاءات كل من الإصدار العالمي للصكوك الإسلامية التي قدمتها وكالة ستاندرد أند بورس للتصنيفات الائتمانية وكذا حجم الإصدارات السعودية للصكوك مقدمة من تقرير وكالة أس أند بي غلوبال بمجلة الاقتصاد الإسلامي للفترة 2019-2022.

الجدول رقم 01: إصدارات الصكوك الإسلامية في المملكة السعودية خلال الفترة 2019-2022 (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2019	2020	2021	2022
الإصدار العالمي للصكوك	-	148.4	147.4	150-145
الإصدار السعودي للصكوك	28.6	27	36.9	-

من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصاءات الإصدار العالمي للصكوك من تقرير وكالة ستاندرد أند بورز عبر الموقع الرسمي: <https://www.aa.com.tr/ar/> وبالاعتماد على احصاءات الإصدار السعودي للصكوك من تقرير مجلة الاقتصاد الإسلامي السعودية عبر الموقع الرسمي: <https://www.aliqtisadalislami.net>

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم الإصدار العالمي للصكوك الإسلامية قد تراجع في سنة 2021 بالمقارنة مع سنة 2020، كما تتوقع وكالة ستاندرد أند بورز أن يتراوح حجم إصدار الصكوك الإسلامية بالعالم 150-145 مليار دولار أمريكي. وكذلك الأمر بالنسبة للإصدار في المملكة السعودية حيث شهد تراجعاً في سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 ومن ثم تزايد الإصدار في سنة 2021 بنسبة 37% وكان سببه تضرر الاقتصادات المصدرة للصكوك عالمياً خلال العامين الماضيين راجع لتأثرها بحدوث جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، ما زاد التزامات الميزانيات العامة ودفعها إلى إصدار صكوك لتوفير التمويل اللازم حسب ما جاء في تقرير وكالة ستاندرد أند بورز.

خامساً: تحديات استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

1. طبيعة عجز الموازنة العامة بالجزائر:

يمثل الجدول أدناه تقديرات الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2019-2022م التي تظهر إجمالي الإيرادات والنفقات والعجز الموازني المحقق في السنوات الماضية وكذا توقعات سنة 2022م.

الجدول رقم 03: تقديرات ميزانية الجزائر للفترة 2019-2022 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2019	2020	2021	2022
إجمالي الإيرادات	6507.9	5114.09	5858.04	5683.22
إجمالي النفقات	8557	6902.9	8642.7	9858.4
العجز الموازني	-1513.22	-2725.4	-3614.2	-4514

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مشروع الوزارة المالية للجزائر لسنة 2022 من خلال الموقع الرسمي:

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/772-2022>، وكذا بالاعتماد على تقرير برلمان الجزائر لميزانية 2022م عبر موقع مجلة العين الإخبارية: <https://al-ain.com/article/parliament-algeria-arbitrage2022-authentication>

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم إيرادات الجزائر قد انخفضت سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 بسبب الأزمة المزدهجة لجائحة كورونا وتأثيرها على اقتصاد البلد، ومن ثم شهدت تزايداً سنة 2021 مع توقع تحقيق ما قيمته 5683.22 مليار دينار تمثل منها 4805.23 مليار دينار إيرادات نفطية سنة 2022 مقابل تحقيق نفقات بقدر 9858.4 لسنة 2022 والتي تشهد تزايداً مستمراً منذ سنة 2020، بالإضافة إلى تحقيق عجز متزايد من الفترة 2019-2021 وقد توقعت الوزارة المالية

تحقيق عجز يقدر ب 4514 مليار دينار جزائري لسنة 2022، الأمر الذي يعكس ضرورة ترشيد النفقات مقابل زيادة الإيرادات، والعمل على تطبيق آليات تمويلية جديدة للمساعدة في التخصيص الأمثل للموارد المالية والمتمثلة في الصكوك الإسلامية التي ستساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي في الاستثمارات بالجزائر بدل التركيز على اقتصاد المحروقات (تبعية اقتصادية لقطاع المحروقات).

2. عوائق تطبيق صناعة الصكوك بالجزائر:

توجد عدة عوائق لتطبيق صناعة الصكوك الإسلامية بالجزائر وذلك راجع بشكل كبير لغياب التأطير القانوني والتشريعي للعمل المالي الإسلامي وبالتالي غياب البيئة التنظيمية والشرعية الملائمة لتفعيل التعامل بهذه الأدوات، ونذكر من هذه التحديات ما يلي⁽¹⁾:

- ◀ **الجانِب الشرعي:** فيشكل الجانب الشرعي إشكالا كبيرا في المنظومة المصرفية الجزائرية لكونها لا تحتكم إلى ضوابط الشريعة الإسلامية في معاملاتها، الأمر الذي يعيق من استخدام الصكوك الإسلامية وتداولها.
- ◀ **الجانِب القانوني:** غياب تام لعقود التمويل الإسلامي، والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها وذلك راجع إلى القانون رقم 90-10 والأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض
- ◀ **القانون التجاري:** لا يتيح القانون التجاري الجزائري إصدار صكوك الاستثمار بصفتها تمثل حقوق متساوية القيمة دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين، فالقيم المنقولة التي يتيح القانون لشركات الأسهم إصدارها أسهم أو شهادات استثمار تمثل ملكية في رأس مال الشركة أو سندات بمختلف أنواعها تمثل ديونا عليها.
- ◀ **القانون الضريبي:** إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على صيغ البيوع مثل كالبيع والسلم وفق الضوابط الشرعية، بصفتها صيغ تمويلية ناقلة للملكية أعيان قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة بحق هذه الأدوات إذا ما قورنت بالأدوات التقليدية، بحيث لو طبقت عليها القوانين الضريبية الخاصة بعقود البيع والذي سيطبق على ثمن البيع والاستصناع فذلك سيؤثر على تنافسية الصكوك مقارنة بشبيبتها التقليدية.
- ◀ **بورصة الجزائر:** رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى (سندات إسلامية)، ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني يميز ذلك.

خاتمة

مما سبق عرضه يمكن القول بأن للصكوك الإسلامية دور فعال في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة حسب تجربة المملكة السعودية، كما أن كون اقتصاد الجزائر ريعي ويعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات ونظرا لعدم استقرار هذه الأخيرة بسبب بعض العوامل غير المتوقعة كالأزمات والجوائح، أدى بذلك لتحقيق عجز في الميزانية العامة للجزائر، غير أنه وبسبب مختلف المعوقات التي تحد من تطبيق التداول بالصكوك الإسلامية في الجزائر

I. النتائج:

من أهم النتائج التي خلص إليها هذا البحث ما يلي:

¹ فائزة بوشناق وآخرون، الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل العجز الموازني في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، المجلد 17، العدد 26، 2021م، ص 264.

- ✓ كثرة التحديات والمعوقات التي تمنع تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر منها الضريبية والتجارية وخاصة القانونية.
- ✓ تعدد أساليب تمويل الصكوك الإسلامية للموازنة العامة عامل مهم في تحقيق التنوع الاقتصادي للدولة من خلال توفير الموارد المالية المختلفة واستثمارها في المشاريع التنموية والحقيقية التي تعود بالدخل والإيراد على كل من الحكومة والمجتمع.
- ✓ التخفيف من عجز المملكة العربية السعودية من خلال التمويل بالصكوك الإسلامية بمساهمتها في زيادة الإيرادات مقابل ترشيد النفقات.
- ✓ تعدد الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية فبواسطتها تتدخل الدولة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية وتعمل على تحقيق الأهداف المسطرة لها.

.II التوصيات:

- ✓ تعيين عناصر ومصادر القوانين المنظمة للصكوك الإسلامية من ناحية إصدارها وتداولها في الأسواق المالية لإعمالها بالجزائر.
- ✓ وضع أنظمة رقابة شرعية من أجل تيسير عمل صناعة الصكوك الإسلامية خاصة ولاحترام المالية الإسلامية وضروة الالتزام بضوابط الشريعة في تعاملاتها.
- ✓ العمل على توسيع قاعدة الاستثمارات في قطاعات إنتاجية وتنموية مختلفة لتطبيق خاصية التنوع الاقتصادي من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية بالجزائر وتنميتها.

قائمة المصادر والمراجع:

.I الكتب

1. حكيم براضية، جعفر هني مُجد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2019م.
2. سرمد كوكب الجميل، الموازنة العامة للدولة -مدخل معاصر-، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2021م.
3. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.
4. علي سيد إسماعيل، مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2020م.
5. مُجد ساحل، أسس الموازنة العامة، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2020م.
6. مُجد شاهين، سياسات التمويل وأثره على أداء الشركات، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017م.
7. نزار عساف، مفاهيم ومصطلحات اقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020م.

.II الرسائل والأطروحات

8. شعيب يونس، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015-2016م.

.III المقالات

9. أحمد عبد الصبور الدجاوي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، مسيلة، العدد 03، مارس 2018م.
10. جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 1، نوفمبر 2001م.
11. جهيزة بلهاشمي وآخرون، الصكوك الاستثمارية الإسلامية كبديل لتمويل الموازنة العامة في ظل التطورات الاقتصادية - عرض نماذج لتجارب رائدة-، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، مسيلة، المجلد 04، العدد 02، 2020م.
12. حراق مصباح، كمال قسول، دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات المالية لتمويل التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المركز الجامعي، مسيلة، المجلد 02، عدد خاص، أبريل 2018م.
13. فايزة بوشناف وآخرون، الصكوك الإسلامية كبداية لتمويل العجز الموازني في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، المجلد 17، العدد 26، 2021م.
14. نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية - تجربة السوق المالية الدولية البحرين-، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ورقلة، العدد 9، 2011م.

.IV المؤتمرات

15. هشام جبر، صناديق الاستثمار الإسلامية، المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، 8 و9 ماي 2005م.

.V المواقع الإلكترونية

16. <https://al-ain.com/article/parliament-algeria-arbitrage2022-authentication>.
17. <https://www.aliq a.com.tr/ar/>.
18. <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/772-2022>.
19. <https://www.my.gov.sa/whttps://www.aliqtisadalislami.net>.